مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 06/ العـــدد02 (2022)، ص 1098-1111

أهمّ تواريخ نشأة اللاّمركزية بفرنسا

The most important dates for the emergence of decentralization in France.

د. سامية قلوشة*
جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت / الجزائر
Fleueamel13@gmail.com

تاريخ الاستلام: 05./11./...2021 تاريخ القبول: .16../04./.2022

ملخص:
نظام اللامركزية يحدّد اختصاصات الهيئات اللامركزية بوضع قاعدة عامة تبيّن نوع الأعمال التي تمارسها على النحو الذي حدّده المشرّع.
ولهذا استدعى الامر صدور عدة قوانين التي تمكنت من خلالها فرنسا الى تسيير اداري لامركزي بجميع اسسه وتقنياته، ومنه فان الهدف من الموضوع تتبع اللامركزية عبر حلقات الزمن الى اكتمال اطارها القانوني والفني الى سنة 2007 اين بانت بوادر نظام اخر كشفت عنه سلبيات لامركزية التسيير الى استقلالية السلطات الإدارية المستقلة وهو نظام فتي قيد الدراسة والممارسة.

الكلمات المفتاحية :
اللاّمركزية– تنظيم الإدارة–الدّيموقراطية–الوصاية–التّسيير

Abstract :
The decentralization system defines the competencies of the decentralized bodies by setting a general rule that shows the type of business they practice as specified by the legislator.
For this reason, the matter necessitated the issuance of several laws through which France was able to achieve decentralizedadministrativemanagement with all its foundations and techniques. Hence, the objective of the topic is to trace decentralization through the cycles of time until the completion of its legal and technical framework until the year 2007, when the signs of another system revealed the negative aspects of decentralization of management to the independence of authorities. The independent administrative system is a young system under study and practice.

Keywords:
Decentralization - organization of administration - democracy - guardianship – management.

* د. نورة مواس

المقدمة :

عرّف الفقيه الفرنسي دو لوبادير (De laubadère) اللامركزية أنها اضطلاع و حدة محلية لإدارة نفسها بنفسها، وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.

وبمقتضى هذه الحقيقة، ترجع جذور الحكم المحلي إلى الماضي البعيد، فمنظرو الساسة و فلاسفتها منذ عهد أفلاطون و سقراط، قاموا بشرح و تفسير العديد من النظريات التي تصف مختلف الأنماط التي يمكن أن تأخذ بها الدّولة و الأنظمة الحكومية وكان حصيلة ذلك المصطلحات التي نستخدمها الآن.

ولقد شهدت الإدارة المحلية عبر العالم عدت تطورات، لأجل الوصول الى إدارات ومجالس محلية قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية النوعية مع أقل تكلفة مالية أو غيرها، رغم اختلاف الأنظمة العالمية الأيديولوجية والسياسية إلا أننا نجد هناك تقارب كبير بين نوعية وطبيعة الإدارات المحلية العالمية، ربما يكون سبب ذلك هو تشابه الحاجيات المحلية للمواطنين عبر العالم والتي تتحكم بدورها في طبيعة الإدارة وشكلها و طريقة ممارسة نشاطها

ويمتد نظام الإدارة المحلية بفرنسا إلى ما فبل الثورة الفرنسية 1789 حيث كانت هناك برلمانات إقليمية تقوم بسنّ التشريعات المحلية و جباية بعض الضرائب و فضّ النّزاعات، و أعضائها ينتخبون مباشرة من الشعب و يسألون أمامهم، أمّا في عهد الملكيات المطلقة تولى نواب الملك هاته المهام، وبعد قيام الثورة 1789 قسمت الجمهورية الأولى البلاد إلى 83 إقليما تديرها مجالس محلية، وفي سنة 1884 أعطيت لهذه المجالس الاختصاص العام في المسائل ذات الطابع المحلّي و هو ما يميّز النظام الفرنسي.

وتوالت التشريعات إلى آخر تعديل في سنة 1982 رقم 213 الذي منح للأقاليم الشخصية الاعتبارية إلى جانب المحافظات والبلديات.

و من حيث هيكلة المجالس المحلية نجد في فرنسا ثلاثة أنواع ، تتمثل في الأقاليم و المحافظات و البلديات . و الجدير بالذكر هو ميلاد الجمهوريات الخمس التي أنتجتها الحركية الفرنسية والتي سنتناولها كالتالي:

1789: تاريخا للثورة الفرنسية

1792-1804: **الجمهورية الأولى** إعلان أنّ فرنسا جمهورية واحدة و غير قابلة للإنقسام ، و لم تلغى المملكة رسميا و تعويضها بالإمبراطورية الأولى تحت قيادة نابوليون.

1848-1851: **الجمهورية الثانية**و هي بمثابة الإمبراطورية الثانية التي قضت على المملكة تحت قيادة نابوليون.

1870-1940: **الجمهورية الثالثة دامت قرابة قرن من الزمن** وهي أطول مدّة منذ اندلاع الثورة الفرنسية ، سادها **نظام ديموقراطي برلماني** ، انتهت باحتلال ألمانيا لفرنسا إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

1946-1958:**الجمهورية الرابعة**لم تعرف هذه المرحلة أيّ انتخاب ، سيّما بروز شخصية **"دي قول"** و الأحزاب التالية :

-الحزب الشيوعي

-الحزب الإشتراكي

-الحركة الجمهورية الشعبية

(mouvement républicain populaire)

1959-2014: **الجمهورية الخامسة**[1]

إنّ الهدف من دراسة هذا الموضوع هو الاطّلاع على الطريقة الفرنسية في إدارة شؤونها ، ممّا يؤكّد على مسألة تجاوب نظام الحكم مع الديمقراطية بإشراك الناخبون في شؤون الحكم عامة كما توضحه المسيرة التاريخية الفرنسية عبر جمهورياتها الخمس السابقة الذكر.فما هو تاريخ اللامركزية بفرنسا؟

لا يمكن حصر هذا الموضوع إلا ضمن التحوّلات التي عرفتها فرنسا عبر تاريخها حتى الآن، ولعل ما سنقدّمه بالمبحثين التاليين ، توضحها المحطات التاريخية التالية ، التي أنتجت العديد من القوانين التي خصت لامركزية الإدارة الفرنسية التي هي بمثابة نهضة عبر الزمن.

المبحث الأوّل: استقلالية الجماعات المحلية في فرنسا قبل تاريخ 1982:

قبل التطرق مباشرة إلى صلب الموضوع، يستوجب الأمر الوقوف عند أهمّ التواريخ التي واكبت اللامركزية الفرنسية بذكر جمهورياتها الخمس التي نشأت مؤثرة ومتأثّرة بلامركزية الإدارة الفرنسية، و ذلك لفهم طبيعة نظامه المتطور باستمرار، الذي انتهى إلى ما هو عليه الآن وفق الخطوات الأولى لتحقيق اللامركزية (المطلب الأول)، ثم عبورا بالمرحلة الانتقالية (المطلب الثاني).

المطلب الأوّل : الخطوات الأولى لتحقيق اللامركزية(1789-1884)

ابتداءا ، نذكر أهم تواريخ اللامركزية[1] و الجمهوريات الخمس كما يلي:

من 1789 إلى1830 :

تأسيس المركزية واللامركزية خلال فترة الثورة عبر النّصوص التالية:

1830-1939: بدايات الديمقراطية المحلية: -[1]" la France est une république indivisible , laïque , démocratique et sociale"

من 1940إلى1944: نظام فيشي

- الاستعداد لإقامة دولة مركزية استبدادية: إلغاء مبدأ الانتخاب وتعيين جميع السلطات اللامركزية للسيطرة عليهم.
- المحافظات السابقة بديلا عن الادارات (**1940**).
- إنشاء ستة الولاة الإقليمية الذين صلاحيات خاصة الشرطة، فضلا عن المسائل الاقتصادية (قانون في **19** نيسان **1941**).

1944 -1982: تكريس بطيء

للسلطات المحلية (المادة .. **72** ق.).

* خلق الإدارات المحلية ، تديرها مجالس منتخبة.

* الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية[2].مما انعكس على ضرورة إيجاد توازن بين اللامركزية والمركزية(الفرع الأول)،ثم ديمقراطية التسيير (الفرع الثاني).

الفرع الأوّل: البحث عن التوازن بين اللامركزية والمركزية(الفترة ما بين1789-1838).

تميّزت هذه الفترة التاريخية بميلاد **الجمهورية الأولى** ضمنها أي من **1792إلى1804** حيث تمّ الإعلان أنّ فرنسا جمهورية واحدة و أنها غير قابلة للانقسام، و لم تلغى المملكة رسميا بل عوّضت بالإمبراطورية الأولى تحت قيادة نابوليون.

---

1. http//www/vie-publique/fr/decouvert-institutions//approfonddissement/grandes-dates—decentralisation/html,le 30/10/2021/

2. http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/approfondissement/grandes-dates-decentralisation.

و ظلّ النّظام الفرنسي يبحث عن التوازن بين اللامركزية والمركزية ، يريد من خلاله تنظيم الإدارة بواسطة الإطارات التي تضمن تنفيذ و مراقبة القانون من جهة ، و رغبته في جعل نوع من استقلالية للجماعات القاعدية (الدواوير bourgs- البلدات – المدن).

و دام هذا البحث طيلة الفترة التاريخية **1789-1838** حيث قررت الثورة في بدايتها تأسيس اللامركزية التي تلاشت شيئا فشيئا لتحلّ محلّها المركزية ، ثمّ الرجوع الطفيف اتجاهها ، إذ انطلقت بصفة جدّية فور اندلا ع الثورة الفرنسية سنة 1830.

كما أنّ التمثيل للسلطة المركزية ظلّ قائما عبر كلّ زمان ومكان إلاّ أنّ شكله المتطور بدأ يرسمه الدّستور الذي أصبح ينصّ صراحة على اللامركزية.

الفرع الثاني : ميلاد الديمقراطية المحلية عن طريق الاقتراع العام (الفترة ما بين 1838–1884).

تضمنت هذه الفترة التاريخية ميلاد **الجمهورية الثانية من 1848 إلى1851** و هي بمثابة الإمبراطورية الثانية التي قضت على المملكة تحت قيادة نابوليون نتج عنها:

– انتخاب للرجال فقط.

– إلغاء العبودية في المستعمرات الفرنسية[3].

سادت هذه الفترة **1838-1884** مركزية الإدارة و صراعات شبه طبقية ، مفاده فرض نظام معيّن يخدم المصلحة ، ما عدا مرسوم **03** جويلية المؤسس لنظام مؤقت الذي سمح بتقدّم طفيف للديمقراطية المحلية، و منه:

– أنّ المجالس البلدية و المجالس العامة منتخبين.

– أمّا رئيس البلدية و نوّابه معينين من بين المنتخبين.

و الإشكال أنّ مشروع دستور 04 نوفمبر 1884 [4] مدّد من عمرّ النظام ، يسمح لرئيس الجمهورية "نابوليون بونابارت" حلّ المجلس البلدي و توقيف رئيسه.

و ظلت فرنسا تعتمد النظام المركزي إلى أن تمّ صدور قانون البلدية يوم 05 أفريل 1884 [5]الذي لم يطبق إلا فيما بعد ، وفي بعض الأقاليم فقط.

و يعتبر هذا القانون بمثابة اللبنة الأولى التي شكلت لاحقا "ميثاق البلدية" بعد إدخال بعض التعديلات عليه ليصبح في حيز التطبيق ، انطلاقا من صدور قوانين اللامركزية سنة **1982**.

ولعلّ أنّ الأحداث التالية توضّح جليا نطاق الديمقراطية الضامنة للامركزية:

– عودة بائسة للحريات.

– إدخال الاقتراع العام للرجال (فبراير **1848**).

– بروز الفترة الليبرالية سنة **1860**.

– الاعتراف بالجماعات المحلية المحافظات سنة 1871 ، و البلديات سنة **1884**.

قوانين **سنتي1789** و **1838** ، يتجلان في العودة إلى :

---

[3]. http://www.interieur/gouv/fr/section/reforme-collectivities/telechargements/plaquete reforme/brochure,le &à/10/2021à 13h,

[4] . projet de loi constitutionnel portant révision de l’article 11 DE LA CONSTITUSION du 20 juillet 1984

[5].loi du 05 avril 1884 relative a l’organisation municipal.

* قانون 18 جويلية 1837 المتعلق بالإدارة المحلية و حثّ المحافظين (les préfets) على أن يكونوا حذرين للمعارضة .....

* حكومة "لويس فيليب" .....تعاون البرلمانيين و ممثلي الدّولة على المستوى المحلي .

- سنة 1838 : الدّعوة إلى إصلاح النّظام البرلماني .
- سنة 1848 : بداية الشكوك حول الجمهورية الثانية.

* في 24 فبراير 1848: أنشأت الحكومة المؤقتة ما سمّته مندوب المفوضين لحلّ محل المحافظين (les préfets).

* في 04 جويلية 1848 : نظام مؤقت ، يبرز فيه معالم الديمقراطية المحلية ليتمّ انتخاب مجالس المدينة و المحافظات ؛ أمّا رؤساء البلديات ، فيتمّ تعيينهم.

- اختفاء الجمهورية الثانية(1848-1851) بعد انقلاب لويس نابوليون يوم 02 ديسمبر 1851.
- دستور 14 أكتوبر 1852 ، نصّ في مادّته 57 على تعيين رؤساء البلديات من طرف الحكومة التنفيذية.

برنامج نانسي (1867-1870) :

- الدعوة الصريحة للامركزية .
- تنظيم البلديات و المناطق و الدائرة.
- الإعلان عن الجمهورية الثالثة (1870- 1940) بتاريخ 04 سبتمبر 1870 بعد كارثة سيدان (sedan).

صدور قانون البلديات في 05 أفريل 1884[6] : إلاّ أن .....تخضع للإشراف الإداري و الرقابة المالية من طرف ممثل الدّولة على المستوى المحلي.

المطلب الثاني : المرحلة الانتقالية(1884-1981)

و تضمّنت هذه الفترة ميلاد **الجمهورية الثالثة** من **1870إلى 1940 دامت قرابة قرن من الزمن** وهي أطول مدّة منذ اندلاع الثورة الفرنسية ، سادها **نظام ديموقراطي برلماني** ، انتهت باحتلال ألمانيا لفرنسا إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

و تلتها ميلاد **الجمهورية الرابعة من** 1946إلى 1958 التي لم يحدث أيّ انتخاب آنذاك ، سيّما بروز شخصية " **شارل دي قول**" و الأحزاب التالية :

-الحزب الشيوعي

-الحزب الإشتراكي

-الحركة الجمهورية الشعبية

(mouvement républicain populaire)

تتميّز هذه المرحلة بتقدّم ملحوظ سجّلته قوانين **1871** و **1884** في مجال الحريات المحلية و للمواطنين ، إلاّ أنّه برزت فكرة الجهوية حيث ذهب البعض إلى الدعوة إلى خلق الفيدرالية كما فعل شارل موراس سنة **1892**.

---

6. loi du 05 avril 1884 relative a l'orguanisation municipal

دام الصراع بين اليسريين الداعين للامركزية واليمينيين الداعين للجهوية أو المنطقة ، إلى أن قرر "الماريشال بيتان " رئيس الدولة آنذاك" إصدار قوانين تقضي على اللامركزية و ترجع الجميع إلى المركزية.

و ظلّ الوضع غير مستقر معتمدا على إدارة مركزية إلى غاية الحرب العالمية الثانية **1939-1945**. وهو ما ينبا ببتشتت المركزية واللامركزية (الفرع الأول)، **ثم الى** ظهور جمهورية اللامركزية و المفوّضة(الفرع الثاني).

الفرع الأوّل :صراع بين اللامركزية و المركزية (الفترة ما بين 1884–1940)

تتميّز هذه المرحلة بتقدّم ملحوظ تجاه ترسيخ الحريات المحلية و للمواطنين ، إلاّ أنّه برزت فكرة الجهوية حيث ذهب البعض إلى الدعوة إلى خلق الفيدرالية كما فعل شارل موراس سنة **1892**.

دام الصراع بين اليسريين الداعين للامركزية واليمينيين الداعين للجهوية ، إلى أن قرر "الماريشال بيتان " رئيس الدولة لآنذاك" إصدار قوانين تقضي على اللامركزية و ترجع الجميع إلى المركزية.

و ظلّ الوضع غير مستقر معتمدا على إدارة مركزية إلى غاية الحرب العالمية الثانية **1939-1945**.

الفرع الثاني : بوادر ظهور جمهورية اللامركزية و المفوّضة (الفترة ما بين 1941– و 1981)

برزت ضمن هذه الفترة **الجمهورية الرابعة من** 1946إلى 1958 التي لم تشهد أيّ انتخاب ، سوى بروز شخصية " **شارل دي قول**" و الأحزاب التالية :

-الحزب الشيوعي

-الحزب الاشتراكي

-الحركة الجمهورية الشعبية [7]

(mouvement républicain populaire)

قانون الوحدات المحلية : ظهر في قانون 1958 و دعّم بالاجتهاد القضائي للمجلس الدّستوري و بالنصّ على أنّ تمثيل الهيئات المحلية مضمونة من قبل الأمر رقم 45-2660 المؤرخ في 02 فبراير 1945 و كذا المرسوم رقم 75-857 المؤرخ في 22 ماي 1957 باسم قانون البلديات و الإقرار بوحدة الدّولة[1].

و بهذا نصّت المواد التالية على ما يلي :

" المادّة 85: المجالس المنتخبة تدير شؤون الإدارة المحلية."

" المادّة 88: الرقابة الإدارية مضمونة من طرف ممثلي الحكومة في مجلس الوزراء."

ظلّ الاقتراب من اللامركزية رهينة بتأسيس الجهة **la région** التي تمّ إنشاءها بموجب القانون رقم **72-619** المؤرخ في **05** جويلية **1972** [8]، عدا منطقة باريس التي عرفت أوضاعا خاصة بها جعلت نشأتها متأخرة حتّى صدور القانون رقم **76-394** المؤرخ في **06** ماي **1976** المتضمن إنشاء و التنظيم منطقة باريس و ضواحيها .

---

7. قانون مؤرخ في 05 07 .1982 الخاص بتنظي الإقليم..

[8] . **تعميق: أعمال الرسل الأول والثاني من اللامركزية (1982-2014)**

• قانون **2** مارس **1982** على حقوق وحريات البلديات والإدارات والمناطق، والتي جنبا إلى جنب مع الحجر الصحي المرافق القوانين، "قانون I" اللامركزية.

• قانون **6** فبراير **1992** بشأن الإدارة الإقليمية لجمهورية، وتعزيز اللامركزية وتفويض والتعاون المحلي.

• القانون الأساسي من **12** أبريل **1996** على بولينيزيا والقانون الدستوري المؤرخ **20** تموز عام **1998** على كاليدونيا الجديدة: نحو مزيد من الحكم الذاتي للأقاليم ما وراء البحار.

• قوانين **4** فبراير **1995** توجيهات للتخطيط والتنمية للإقليم **(LOADT)**، وتسمى "قانون باسكوا" من **25** يونيو **1999** توجيهات للتطوير والمستدامة للأراضي **the development**، ودعا "قانون فوانيه" و**12** تموز **1999** بشأن تعزيز التعاون بين البلديات وتبسيط، ودعا "قانون الاشتراكي ليونيل جوسبان."

• قانون **13** مايو **1991** و **22** يناير **2002**، تغييرات في وضع كورسيكا.

• القانون الدستوري **8** يوليو **1999**، قانون **6** يونيو **2000**، على أن تستكمل بموجب القانون الصادر في **11** أبريل **2003**: المساواة بين الجنسين وتكافؤ فرص حصول النساء والرجال في المناصب الانتخابية والوظائف.

• قانون **27** فبراير **20**

International Energy Agency. (2018). *IEA*. تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من iea.org: /https://www.iea.org/topics/renewables

oxford university press. (2018). *english oxford living dictionaries*. تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من en.oxforddictionaries.com: https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy

S OUALI. (2006). Algérie'Etude géothermique du Sud de l. *Revue des Energies Renouvelables*، *9 (4)*، 298. Centre de Développement des Energies Renouvelables، Algérie.

The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2011). *renewable energy sources and climate change mitigation*. New York, USA: cambridge university press.

The Natural Resources Defense Council. (2018). *NRDC*. تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من The Natural Resources Defense Council: https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts

Virginie Perroud. (Septembre 2006). *Agenda 21 & Développement Urbain Durable*. Faculté des lettres, institut de Géographie. *Lausanne à Local: Analyse de la filière du Bois*.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). *الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)* (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2013). *دليل الطاقات المتجددة*. (جامعة الدول العربية، المحرر) تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من المجلس الوزاري العربي للكهرباء: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2015). *دليل الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من rcreee.org: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2013). *المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من andi.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables

وخلاصة القول أنّه بالرغم من التقدم الذي أحرزته اللامركزية إلا أنّ سلطات الجماعات المحلية ظلّت محدودة ، إلى غاية المراحل القادمة التي سيتبيّن من خلالها تحويل السلطات من الدّولة إلى الجماعات المحلية ، وكذا تقوية سلطة الولاة **les préfets**

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). *قطاع الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من ANDI.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

شركة الكهرباء والطاقات المتجددة. (2016). *Chiffres Clés 31 Décembre 2016*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida: http://www.sktm.dz/?page=article&id=64

شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من . sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article&idb=3

شركة الكهرباء والغاز. (2013). *énergies renouvelables Programme des*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34

عماد تكواشت. (2012). واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية التنمية المستدامة في الجزائر. *مذكرة ماجستير* ، 56-58. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.

محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988). *الطاقة المتجددة* (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الشروق.

مركز تطوير الطاقات المتجددة. (2010). *دليل المؤسسات العلمية*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من cder.dz: https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=institution&type=15

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2016). *الحصيلة السنوية*. تاريخ الاسترداد 22 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2017). *خريطة حقول الرياح في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 20 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/spip.php?article1446

وزارة الطاقة. (2015). *الطاقة المتجددة*. تاريخ الاسترداد 24 12, 2018، من energy.gov.dz: www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf

وزارة الطاقة والمناجم. (2007). *دليل الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 19 12, 2018، من energy.gov.dz: http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

(2Espace_réservé) (3Espace_réservé) (4Espace_réservé) (4Espace_réservé) (3Espace_réservé) (5Espace_réservé)**02** بشأن الديمقراطية المحلية.

• القانون الدستوري في **28** مارس **2003**، بعنوان "القانون الثاني" اللامركزية والتشريعات المنفذة.

نحو إحياء اللامركزية

• قانون **16** ديسمبر **2010** إصلاح الحكم المحلي.

• القانون الأساسي وقانون **17** مايو **2013** بشأن انتخاب أعضاء مجلس المحافظة وأعضاء المجالس وممثلي المجتمع المحلي، وتعديل الجدول الزمني للانتخابات.

• قانون **27** يناير **2014** على تحديث العمل العام الإقليمي وتأكيدا على المدينة.

• ترسيم الحدود في المناطق، والانتخابات الإقليمية والإدارات وتعديل الجدول الزمني للانتخابات، طرحه في مجلس الشيوخ **18** يونيو **2014**.

• مشروع تنظيم الإقليمية جديدة مع قانون الجمهورية، طرحه في مجلس الشيوخ في **18** يونيو **2014**.

المبحث الثاني : استقلالية الجماعات المحلية في فرنسا بعد تاريخ 1982

" القانون الأوّل للامركزية".

اللامركزية في فرنسا هي عملية تنظيم الدولة الموحدة من خلال نقل المهارات الإدارية للدولة إلى الكيانات أو الجماعات المحلية المختلفة عنه مع نقل بعض المهارات في المجتمعات المحلية، يجب على الدولة أيضا نقل الموارد ذات الصلة بها.

هذه اللامركزية مُدرجة في دستور الجمهورية، المادة **1** تحديدا : تنظيم الجمهورية الفرنسية لا مركزي.

بدأت عملية نشر اللامركزية في فرنسا بصفة ثنائية من خلال "لامركزية إدارية" و "لامركزية وظيفية" من خلال إنشاء "الأقاليم" ثم تدعيمها من خلال قانون "ديفار" سنة **1982** تحت حكومة "بيار موروا".

ولعلّه من المفيد ذكر الجوانب التاريخية التي مرت بها اللامركزية كما سبق و أن بيّنا ذلك في (المطلب الاوّل)، ثم الى ما يسمى صناعة اللامركزية (الفرع الثاني)[9] :

المطلب الأول : الفصل الأوّل للامركزية (1982–2003)

نصّت المادة الأولى من القانون رقم **82–213** المؤرخ في **02** مارس **1982** المتعلق بحقوق وحريات البلديات ، المحافظات ، و المناطق [10]، نصّت على ما يلي :

" تسير البلديات و المحافظات و المناطق بحرية من طرف مجالس منتخبة."

ولم يتغيّر شيئا في مبادئ اللامركزية سوى الوصاية الإدارية و الوصاية المالية التي كانت تمارس على تنفيذ الأعمال الإدارية بصفة مسبقة من ذي قبل، فتمّ تعويضها بالرقابة على الشرعية و الرقابة على المالية ، التي أصبحت تجرى فيما بعد تنفيذ الأعمال الإدارية (الفرع الأول)،.

الفرع الأوّل : تحسين اللامركزية عن طريق التنظيم الإقليمي للدّولة (الفترة مابين 1986 و 1988).

تمّ تحسين اللامركزية بموجب القانون رقم **86–972** المؤرخ في **19أوت 1986** ، ثمّ القانون رقم **92–125** المؤرخ في **06** فبراير **1992** المتعلق بإدارة أقاليم الجمهورية (ADMINISTRATION DES TERRITOIRES DE LA REPUBLIQUE)**.A.T.R** ، هذه القوانين التي خدمت حريات و حقوق المنتخبين و المواطنين عموما .

أشير أنّ قانون **.A.T.R** دعم لامركزية المنطقة إذ جعل منها المسؤول الوحيد على تنفيذ السياسات الوطنية و عن الجماعات السكانية في مجال التنمية الاقتصادية و التهيئة العمرانية.

- تنظيم إقليم الدّولة سنة **1992**.
- تحسين اللامركزية (الفترة مابين **1986** و **1988**).

---

[9]. دستور 1982

[10]. القانون رقم **82–213** المؤرخ في **02** مارس **1982** المتعلق بحقوق وحريات البلديات ، المحافظات ، و المناطق.
القانون رقم **86–972** المؤرخ في **19أوت 1986** ، ثمّ القانون رقم **92–125** المؤرخ في **06** فبراير **1992** المتعلق بإدارة أقاليم الجمهورية
القانون رقم **92–125** المؤرخ في **06** فبراير **1992المتعلق** بإدارة أقاليم الجمهورية

إنّ تنفيذ اللامركزية استلزمت اتّخاذ العديد من الإجراءات في شكل نصوص تشريعية وتنظيمية في هذه الفترة مابين 1986 و 1988، منها صدور أوّل قانون اللامركزية الصادر في مارس **1982** ، تلاه القانون رقم **92-125** المؤرخ في **06** فبراير **1992المتعلق** بإدارة أقاليم الجمهورية (A.T.R. (adminitration territoriale de la pépublique الذي يعالج الديمقراطية المحلية و اللامركزية و الإدارة المحلية ، إلى جانب معالجته موضوع رقابة النشاطات.

تهدف اللامركزية إلى تقريب المواطن من الإدارة كما تبيّنه النصوص التالية :

- القانون رقم **78-753** الصادر في **11** جويلية **1979** المتعلق بالعلاقة مابين الإدارة والمواطن.
- القانون رقم **79** الصادر في **11** جويلية **1979** المتعلق بالأعمال الإدارية.

الفرع الثاني: مستقبل اللامركزية – إعادة صناعة اللامركزية المحلية (الفترة مابين 2000 و 2001).

لقد بلغت اللامركزية **18** سنة في عمرها ، انطلاقا من **1982** إلى غاية **2001** .

يذكر الوزير الأول ليونال جوسبان أمام جمعية محافظات فرنسا يوم **13** أكتوبر **1999** ، ما يلي:

- ينبغي ترسيخ الديمقراطية في نفوس المواطنين
- أن تكون الديمقراطية أكثر فعالية
- يجب على الأقاليم أن يكونوا أكثر تضامنا

وإثر هذا، نصبت لجنة لدراسة مستقبل اللامركزية بتاريخ **17** نوفمبر **1999** ، نتج عنها تقديم الاقتراحات التالية :

- جعل الميدان الاجتماعي من صلاحيات المحافظات
- جعل التكوين المهني من صلاحية المنطقة و ترك ما يعبر عن التضامن الوطني للدولة
- رفع الحواجز لتجنيد الموارد البشرية
- رفع الحواجز الجبائية و المالية ،كإلغاء الضريبة عن الممتلكات المبنية و الغير المبنية ، وتعويضها بضريبة عن استعمال الطاقة أو المرتبطة بالدفاع عن البيئة.

و قدّمت هذه اللجنة العديد من الاقتراحات في شتى المجالات خدمة للامركزية الفعلية ، بتوزيع الصلاحيات ما بين الدّولة و المنطقة والمحافظة و البلدية.

فاقترحت أن يكون التعليم العالي من اختصاص المنطقة و كذا أهمّ النشاطات العمومية ، والتكوين و النقل و البيئة اللذان ينبغي إشراك المحافظة في تسييرهما .

إعادة تأسيس النشاط العمومي المحلي(2000-2001)

قدّمت اللجنة المكلّفة بدراسة مستقبل اللامركزية تقريرا ، قدّمته إلى رئيس الوزراء ليونال جوسبان **Léonel Jospin** بتاريخ **17** أكتوبر **2001** ، مفاده إصلاحات مجالات اللامركزية ، منصبة على النقاط التالية :

1- إعادة تنظيم الإقليم و الكفاءات و لصالح المواطن.

2- جودة وشفافية القرار المحلي.

و في نهاية الأشغال الدراسية لهذه اللجنة ، قال أحد المشاركين **Daniel Vaillant**

"أنّ اللامركزية كانت للبناء ، و قد أنجزت في فصلها الأوّل ، واليوم يجب أن تذهب بعيدا حتّى تثبيت السكان في اللامركزية ."

الديموقراطية الجوارية (2002):

جاء القانون رقم **2002-276 /27**فبراير**2002** [11]، ليواصل بناء اللامركزية بعد **20** سنة لتكملة القانون **02** مارس **202** المتعلق بحقوق و حريات البلديات ، المحافظات ، والمناطق ؛ وبعد **10** سنوات من إصدار القانون التوجيهي لـ**06** فبراير **1990** (**administration territoriale de la république**) **A.T.R.** المتضمن الإدارة الإقليمية الجمهورية .

و مستلهما من التقرير المتضمن اقتراحات اللنة المتعلقة بدراسة اللامركزية ، تضمن قانون 2002 المشار إليه أعلاه ما يلي :

الديموقراطية الإشراكية participative:

- تنظيم البلدية في شكل أحياء تحت إشراف مجالس
- خلق نواب إضافيين بالأحياء
- تحويل سجلات الحالة المدنية بالملحقات بالنسبة للبلدية التي تزيد عن **100.000** ساكنا بها
- إحياء اللجان الاستشارية للخدمات العمومية المحلية ، التي أنشأها قانون **06** فبراير **1992** المتضمن المنتخبين بالمجالس المحلية
- خدمات الحريق والنجدة من صلاحية المحافظة
- إصلاح الإعلان عن منفعة عامة **déclaration d'utilité publique**
- التحويل الجديد للخبرات : قانون **27** فبراير **2002** يؤسس المنطقة كرئيسة في مجال مساعدة المؤسسات .

و يتوقع هذا القانون تحويل الخبرات كتجربة أولى في بعض المجالات التي نوردها كأمثلة :

- الموانئ محولة للإشراف عنها من طرف المنطقة إذا طلبت ذلك ، و يمكن للمحافظات تحويل موانئهم التجارية وللصيد لصالح المنطقة.
- تحويل بعض المطارات للجماعات المحلية المعنية.
- تسيير جرد المقامات و الثروات الفنية محولة للجماعات المحلية المعنية.

انبعاث اللامركزية (**2002-2003**):

أشاد الساسة الفرنسيون الذين حكموا فرنسا ، بضرورة انبعاث اللامركزية حيث قال " جاك شيراك" الرئيس الفرنسي السابق :

"أريد أن أمنح للديمقراطية نفس المبادرة ، وخطوة الحرية ، ونجاعة الجوارية. و أنّ ما بين المركزية اليعقوبية **étatisme jacobin** و الفيدرالية المستوردة ن المخالفة لتاريخنا و لمتطلباتنا الخاصة بالمساواة ، يتبغي أن نخلق طريقا جديدا.

إذا أرادت فرنسا أن تكون ديمقراطية كبيرة ، ينبغي أن تبعث الثورة الديمقراطية ببناء الجواريات كضرورة للديمقراطية . و هذا مستلزم أوروبي و ضرورة اقتصادية و اجتماعية."

وفي مجلس الوزراء يوم **18** فبراير **2003** ، تمّ تقديم حصيلة مرحلة مجالس الحريات المحلية مفادها ما يلي :

" إذا كانت مكانة الدّولة الضامنة للوحدة الوطنية مركزا عليها ، تمّ تسجيل إلى جانب هذا ، **600** اقتراح تحويل الخبرات المسجلة في شتّى المجالات منها النشاط الإجتماعي ، التكوين ؛ وينبغي التركيز على تحويل الموارد الجبائية لممارسة الصلاحيات و لتصحيح اللامساواة بانتهاج سياسة طموحة..."

---

[11]. القانون رقم **2002-276 /27**فبراير**2002**

وقال نيكولا ساركوزي ، الرئيس الفرنسي الأسبق : يجب على اللامركزية أن توضح المسؤوليات و أن تبسط الحياة للمواطنين ."

و من هنا ، بدأ الفصلالثاني من اللامركزية ، و هو مرتكزا على تعديل الدّستور، و إصدار **03** قوانين نتظيمية و قانون عادي ، كما سيسجل إصلاح الإدارة الإقليمية بالإنبعاث الجديد للاامركزية كما سيتبيّن فيما يلي ب**تحسين اللامركزية عن طريق التنظيم الإقليمي للدّولة بتوزيع الختصاصات في الجماعات المحلية مثلا بالنسبة للبلدية :**

إ توزيع الاختصاصات يهدف إلى تنظيم اللامركزية حيث يحقق استقلالية الجماعات المحلية بمشاركة المواطن في اتخاذ القرار سواء ما يتعلق بتهيئة الأراضي ضمن المخطط.P.O.S حسب رغبات السكان المعنيين على سبيل المثال لا الحصر[12].

بالنسبة للمناطق :

يتمّ تمثيل الدّولة على مستوى المنطقة فقط ،و هي مكلفة بالتخطيط الإقتصادي و تهيئة الإقليم، وكذا بتنظيم النشاطات التربوية (الرياضة و الثقافة).

المطلب الثاني : القانون الثاني للامركزية.

تم بواسطة اصلاح للدولة (الفرع الأول)،ثم اصدار القانون الثاني للامركزية (الفرع الثاني).

الفرع الأوّل : إصلاح الدّولة (الفترة ما بين 2003-2005):

قانون ليونال جوسبان رقم 95-586 /12 تموز 1996 مكنت اللامركزية من تسيير المطارات و مرافق عمومية أخرى ، و الإدارات المتعلقة بها.

قانون **809-2004** في **13** أوت **2004** [13]، تخويل الدولة صلاحيات جديدة تمكن من تحويل الكفاءات و الأموال المتعلقة بها إلى جهة أخري على المستوى اللامركزي.

- القانون رقم **79** الصادر في **11** جويلية **1979** المتعلق بالأعمال الإدارية و قد تجلّت اللامركزية في:
  - تنظيم إقليم الدّولة سنة **1992**
  - تنسيق السياسات المحلية على الصعيدين الوطني والمحلي (قانون البلد باسكوا سنة **1995**):؟
  - **1999**: قانون تنسيق المبادرات المحلية قانون ليونال جوسبان رقم 95-586/12 تموز 1996(التضامن المالي).

الفرع الثاني: الفصل الثاني للامركزية *(2003- 2004):*

يرتكز انبعاث اللامركزية على التشاور ما ين الحكومة و السلطات المحلية الذي أدّى إلى تفعيل القانون الدّستوري **لـ28** مارس **2003** المتعلق بتنظيم لامركزية الجمهورية.

القانون التنظيمي رقم **704-23** المؤرخ في **01** أوت **2003** المتعلق بالتجربة من طرف المجموعات الإقليمية و الناتج عن تفعيلات الدستور المشار إليه سابقا ، والذي ينصّ للقيام بالعملية التجريبية لمدّة **05** سنوات.

---

[12]. http://www.dgcl.interieur.gouv.fr/Orga_territoriale/accueil_orga_territ.html

[13]. قانون الدّستوري **لـ28** مارس **2003** .

القانون رقم **809-2004** المؤرخ في **13** اوت **2004** المتعلق بالحريات والمسؤوليات المحلية، جاء وليد القانون الدستوري وناتج عنه حيث يتمتع بضمانات قانونية ومالية بخلاف قوانين اللامركزية السابقة **1982-1983** .

يسمح هذا القانون بتحويل صلاحيات إضافية ، سيما في مجال السكن الإجتماعي ، وتسيير الموانئ و المطارات ، و كذا تسيير الممتلكات الثقافية ... فهو يِسس تحويل الصلاحيات و احترام مبدأ حرية الإدارة للمجموعات الإقليمية .

أهمّ محاور قانون **13** أوت **2004**:

يقول وزير الداخلية أمام المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ **01** أكتوبر **2003** نيكولا ساركوزي: " إنّ اللامركزية ستمكّن الدولة من التركيز على المهام الأساسية . و تكون الدولة على المستوى المحلي ، فاعلة سيما في مجال الأمن ، العدالة ، التشغيل ، التربية ، الجباية ، الصحة العمومية ، وكذا في مجال التجهيزات التأسيسية على المستوى الوطني للتوازن بين الأقاليم أو التدخلات في حالة أزمة.

وفي الميادين الأخرى ، ستظل الدولة هي الضامنة للمعايير و للتقييم و للمراقبة النهائية."

وابتداءا من **01** جانفي **2005** حتى **2008** ن تمّ تحويل الصلاحيات ، الموظفين و الوسائل المالية.

عرفت السنوات **2003** - **2005** إصلاحا ملحوظا الإدارة الإقليمية للدولة ، بتأكيد دور الوالي **préfet** كممثل إقليمي للدولة.

سنة **2007**:

تحويل التمويلات تجاه المناطق و المحافظات الخاصة بـ:

* الثانويات و المتوسطات و تعليم القطاع الخاص
* **150** مطار
* التكوين
* شبكة الطرقات الوطنية
* المقامات التاريخية
* التعليم الفني

مراقبة أعمال المجموعات الإقليمية :

أصبحت المراقبة تجري بعد القيام بالعمل ن وهي منمهام الوالي

إنّ النشاطات الإدارية و النشاطات المالية للمجموعات والتجمعات groupement هي قابلة للمراقبة الشرعية من طرف الوالي ، أو القاضي الإداري .

ترتكز الرقابة الشرعية على **03** مبادئ :

1- تعداد محدود للنشاط القابل للرقابة

2- المراقبة اللاحقة ، على شرعية العمال.

3- تدخل ممثل الدولة و إلاّ القاضي الإداري.

خاتمة

المؤلف : د. سامية قلوشة	العنوان: **أهمّ تواريخ نشأة اللاّمركزية بفرنسا**

نظام اللامركزية بفرنسا نظام متطور باستمرار أي مر عبر ازمنة متوالية تعددت فيها المفاهيم الى الوصل الى ما يعرف باللامركزية أي الانتقال من الجمهوريات الخمس الى جمهوريات غير قابلة للانقسام أي انها الإمبراطورية لجماعات قاعدية مستقلة عبر نظام التمثيل أي ديمقراطية محلية وعدم تركيز، بإنشاء نظام التفويض الإقليمي للجمهورية ثم لامركزية إدارية ووظيفية من خلال الوصاية الإدارية والوصاية المالية.

ان الهدف الأساسي الى اللامركزية هو إدارة جيدة تقرب الإدارة من المواطن بتوزيع الاختصاصات بين الصلاحيات بين الدولة والمنطقة والمحافظة والبلدية أي تحقيق ديمقراطية جوارية وأخرى اشتراكية مما أدى الى اصدار قانون اللامركزية ضل هدا النظام يخدم مصالح الدولة بما يقابل تحقيق الحريات العامة الا انه ظهر بالمقبل في أواخر القرن العشرين نظام السلطة الإدارية المستقلة وهو موضوع اخر للدراسة.

المراجع:

I- الكتب :

1. د. سامية قلشة ، مدى فعّالية استقلالية للسّلطات الإدارية المستقلّة

– دراسة مقارنة – رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان ، 2018.

II- القوانين :

أ- باللّغة العربية:

1. القانون رقم **86-972** المؤرخ في **19أوت 1986** ، ثمّ القانون رقم **92-125** المؤرخ في **06** فبراير **1992** المتعلق بإدارة أقاليم الجمهورية.
2. القانون رقم **92-125** المؤرخ في **06** فبراير **1992المتعلق** بإدارة أقاليم الجمهورية.
3. القانون رقم **2002-276** /**27**فبراير **2002**

ب-باللّغة الفرنسية :

1. Projet de loi constitutionnel portant révision de l'article 11 DE LA CONSTITUSION du 20 juillet 1984
2. loi du 05 avril 1884 relative a l'organisation municipal.
3. loi du 05 avril 1884 relative a l'orguanisation municipal

III- مواقع الانترنيت :

1. http//www/vie-publique/fr/decouvert-institutions//approfonddissement/grandes-dates—decentralisation/html,le 30/10/2021/
2. http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/approfondissement/grandes-dates-decentralisation.
3. http://www.interieur/gouv/fr/section/reforme-collectivities/telechargements/plaquete reforme/brochure,le &à/10/2021à 13h,
4. WWW.MAMROT.GOV.QU,LE ,LE 31/10/2021à 18h.
5. http://www.dgcl.interieur.gouv.fr/Orga_territoriale/accueil_orga_territ.htm